### عمومية الشركة أقرت توزيع 4٪ نقداً عن النصف الثاني من العام الماضي

# عدوان العدواني: «السالمية جروب» تواصل تنويع محفظتها العقارية والاستثمارية

عدوان العدواني

قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة السالمية جروب عدوان العدواني إن الشركة عقدت أمس، اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وذلك بنسبة حضور بلغت 100٪ من المساهمين، علما أن «السالمية جروب» هي شركة تابعة ـ مملوكة بنسبة 81,9٪ من قبل الشركة التجارية العقارية.

وأوضح العدواني أن الشركة حققت صافي أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بلغ 2,98 مليون دينار، وبلغ العائد على حقوق المساهمين 8,3٪، والعائد على الأصول 6,34٪، والعائد على رأسمال الشركة 9,94٪، فيما حققت الشركة استقرارا في الإيرادات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارات. وقد صادقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 4٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد عن النصف الثاني من عام 2025، علما بأن الشركة قامت بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الأول من 2025 بواقع 3,5٪ من القيمة الاسمية للسهم، وعليه يكون إجمالي قيمة التوزيعات 7,5٪ لعام 2025، كما صادقت الجمعية غير العادية على تعديل أغراض الشركة من خلال تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي.

وأضاف العدواني ان «السالمية جروب» مستمرة بمنهجيتها واستراتيجيتها القائمة على أساس المحافظة على تنوع المحفظة العقارية والاستثمارية من حيث حجم وطبيعة الاستثمارات والتوزيع الجغرافي ضمن خطة عمل تهدف إلى الموازنة بين المخاطر والعوائد من خلال الدخول باستثمارات واعدة ومدرة للدخل بما يحقق الفائدة لمساهمينا.

وخلال العام 2025، وقعت شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع اتفاقية استثمار لتصميم وتطوير وتمويل وتشغيل وإدارة وصيانة مشروع تجاري متكامل في منطقة القيروان مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالكويت، وذلك لمدة استثمارية تمتد إلى 22 عاما.

واختتم العدواني تصريحه بالدعاء إلى الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، وأن يرزقها دوام الأمن والاستقرار، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله.

### ضمن دعمه لحملة «لنكن على دراية»

# «بيت التمويل» يُحذِّر من الاستثمار الوهمي والاحتيال

حذر بيت التمويل الكويتي العملاء والجمهور من الاستثمارات عالية المخاطر التي يجرى الترويج لها عبر قنوات غير رسمية، ولا تخضع لجهة رقابية تنظم عملها وتضع القوانين التي تضمن للمستثمر الحماية، فيما يزيد انتشار الكثير من الشركات الوهمية وعمليات الاحتيال عبر الإعلانات التي تروج لأرباح سريعة وعالية بلا حماية، داعيا في بيان صحافي ضمن جهوده في دعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت إلى عدم التفاعل مع الاتصالات والإعلانات والرسائل النصية والإلكترونية مجهولة المصدر، مع الاستعانة بذوي الخبرة من المختصين عند اتخاذ قرار الاستثمار.

وأكد بيت التمويل الكويتي ان البنوك الكويتية توفر مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التي تساعد العملاء على تنمية مدخراتهم والحصول على عوائد جيدة بمخاطر محدودة ومحسوبة وفي إطار تنظيمي واضح من المسؤولية القانونية والإدارية وأن البنوك بما تطرحه من فرص استثمارية مع خضوعها لرقابة بنك الكويت المركزي، تمثل الخيار الآمن والمستقر للراغبين في استثمار مدخراتهم وأموالهم، بجانب الشركات والجهات الرسمية الأخرى المرخصة والخاضعة لرقابة ومتابعة الهيئات المعنية بحماية الاقتصاد الوطني والتعاملات المالية والأنشطة الاستثمارية.

وتوفر البنوك الكويتية خدمات ومنتجات مختلفة للاستثمار الآمن، تغني عن الدخول في أنشطة استثمارية مع جهات مجهولة تقدم وعودا بتدفقات مالية مزعومة من وراء مشاريع ان لم تكن وهمية فهي غير آمنة ومخاطرها عالية جدا، في وقت تساعد البنوك الراغبين في استثمار أموالهم ومدخراتهم على تحقيق أفضل العوائد من خلال أدوات استثمارية تتسم بالتنوع وتناسب مختلف القدرات والإمكانيات للراغبين في الاستثمار، تدار باحترافية من قبل كوادر مهنية متخصصة، وتخضع لسلطات وتعليمات ومتابعة الجهات الرقابية متعددة المستويات.

ومن أبرز أشكال الاستثمار الذي تطرحه البنوك، «الودائع الاستثمارية» وفيها يقوم البنك باستثمار إيداعات العملاء لتحقيق أفضل العوائد خلال فترات زمنية معينة، ويحق للعملاء استرداد مبلغ الوديعة بعد مرور الفترة المحددة في العقد، كما تتيح «الصناديق الاستثمارية» تنمية أموال المساهمين فيها مقابل رسوم محددة، وتتنوع مجالات استثمار الصناديق لتشمل «الأسهم والسندات والبضائع وأسواق النقد وغيرها» وتخضع الصناديق الاستثمارية للبنوك لرقابة وترخيص هيئة أسواق المال، وتتميز «حسابات التوفير الاستثمارية» التي تقدم هي الأخرى أرباحا لعملائها، بإمكانية السحب من الحساب والإيداع فيه بأي وقت.

كما تلعب «خطط الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل» دورا في مساعدة العملاء على سد الاحتياجات المستقبلية لهم ولأسرهم مثل تعليم الأبناء، إطلاق مشروع شخصي، أو عند التقاعد أو غير ذلك، من خلال ادخار الأموال في حساب مصرفي بشكل منتظم واستثمارها لتحقيق العوائد، لتكون جاهزة عند انتهاء الفترة.

### للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الرقمي

# «وربة» ينضم إلى منظمة التعاون الرقمي بصفة مراقب

أنور الغيث

أعلن بنك وربة عن انضمامه رسميا إلى منظمة التعاون الرقمي (DCO) والتي تشمل في عضويتها عددا من الدول الأعضاء، منها مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية صاحبة المقر في العاصمة الرياض، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وقبرص، واليونان، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، وباكستان.

وانضم البنك بصفة «مراقب» ليكون بذلك أحد الأعمدة المالية الرائدة في الكويت والتي تشارك في صياغة مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي، وتأتي هذه الخطوة الاستراتيجية تتويجا لجهود البنك المستمرة في مجال التحول الرقمي، وتأكيدا على دوره المحوري في تعزيز الابتكار المالي والشمول الرقمي.

وبموجب هذه العضوية، سيشارك بنك وربة بفاعلية في اللجان التقنية التابعة للمنظمة، حيث سيسهم بخبراته الواسعة في تطوير السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تسريع نمو الاقتصاد الرقمي الإقليمي والعالمي وتذليل العقبات أمام الازدهار الرقمي للجميع.

وفي تصريح له بهذه المناسبة، قال نائب الرئيس التنفيذي للتحول الرقمي والعمليات لبنك وربة أنور الغيث: «إن انضمامنا إلى منظمة التعاون الرقمي عضوا مراقبا يعكس التزامنا الراسخ بأن نكون في طليعة قيادة مسيرة التحول الرقمي، ليس فقط على مستوى الكويت، بل على المستوى الدولي، حيث ان الاقتصاد الرقمي هو قاطرة النمو المستقبلي، وأن التعاون العابر للحدود هو السبيل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة».

وأضاف: «نحن في بنك وربة لا ننظر إلى التكنولوجيا كغاية بحد ذاتها، بل كوسيلة لتمكين عملائنا من الاستفادة من الخدمات المصرفية المتقدمة، لذا انصبت استثماراتنا الرقمية على ابتكار حلول ذكية تخدم مختلف شرائح المجتمع وتعزز الشمول المالي، مع ضمان أعلى معايير الأمان والخصوصية، وهدفنا هو أن تكون الخدمات المصرفية الآمنة والموثوقة متاحة للجميع، في أي وقت ومن أي مكان، مما يسهم في بناء مجتمع رقمي متكامل ومزدهر».

وتأتي هذه العضوية لتعزز مسيرة البنك في الابتكار الرقمي، حيث نجح «وربة» في طرح مجموعة من المنتجات والخدمات الرقمية المتقدمة التي تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، ومن أبرز هذه الحلول تطبيق «Sidi»، المحفظة الرقمية الأولى من نوعها في الكويت التي تستهدف شريحة ذوي الدخل المحدود وتوفر لهم خدمات مالية متكاملة وميسرة، مما يعكس التزام البنك بالشمول المالي، كما يقدم البنك حساب «Wave» المخصص للشباب، والذي يمنحهم تجربة مصرفية عصرية تتناسب مع نمط حياتهم الرقمي، بالإضافة إلى حساب «الذهب» الذي يتيح للعملاء الاستثمار في الذهب بسهولة وأمان عبر تطبيق بنك وربة، وتعد هذه المنتجات من المبادرات المتعددة التي اطلقها البنك وفق استراتيجيته الطموحة لتسخير أحدث الابتكارات التكنولوجية لتقديم خدمات مصرفية استثنائية وآمنة.

وسيتيح دور «المراقب» لبنك وربة فرصة فريدة للتعاون مع نخبة من الخبراء وصناع القرار العالميين، والمشاركة في مختبرات السياسات ومجموعات العمل المتخصصة، مما سيعزز من قدرة البنك على استشراف وصياغة مستقبل الخدمات المصرفية الرقمية وتطوير حلول تكنولوجية تخدم عملاءه وتدعم رؤية الكويت 2035 للتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وتعد منظمة التعاون الرقمي (DCO) منظمة دولية عالمية تهدف إلى تمكين الازدهار الرقمي للجميع من خلال تسريع النمو الشامل للاقتصاد الرقمي، وتضم المنظمة في عضويتها دولا عديدة تعمل معا لتبادل الخبرات وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة تحديات العصر الرقمي.

### عبر مشاركته في مبادرة «ساعة»

# «الصندوق الوطني» يؤكد التزامه بدعم رواد الأعمال

دلال حسين

شارك الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مبادرة «ساعة»، التي تمثل منصة وطنية تسلط الضوء على المبادرات النوعية، وتبرز قصص النجاح الكويتية، وتؤكد أهمية تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز حضورهم في المشهد الاقتصادي والمجتمعي.

وفي هذا السياق، أكدت مراقب العلاقات العامة في الصندوق الوطني، دلال حسين، أن مشاركة الصندوق بهذه المبادرة تأتي انطلاقا من مسؤوليته الوطنية والتزامه المستمر بمساندة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، وما تفرضه من تحديات مباشرة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقالت حسين إن الصندوق الوطني يواصل أداء دوره كشريك مؤسسي داعم للمبادر الكويتي، من خلال متابعة احتياجات أصحاب المشاريع، ورصد التحديات التي تواجههم، والعمل على تطوير حلول وخدمات عملية تسهم في تعزيز قدرتهم على الاستمرار والتكيف مع المتغيرات، مؤكدة أن دعم هذه الفئة يمثل نهجا ثابتا والتزاما وطنيا راسخا يعكس توجه الدولة لدعم ريادة الأعمال.

واختتمت تصريحها بالتأكيد على أن الصندوق الوطني سيواصل العمل إلى جانب المبادرين وأصحاب المشروعات، وتعزيز الشراكات والمبادرات التي تخدم هذا القطاع الحيوي، بما يسهم في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال، ودعم الاقتصاد الوطني، وتمكين الطاقات الكويتية الشابة من تحويل أفكارها ومشروعاتها إلى قصص نجاح مستدامة.

دعـــوة
لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة الصفاة للإستثمار (ش. م. ك. ع)

الصفاة AL SAFAT
شركة الصفاة للإستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

يتشرف مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة وذلك في يوم الأربعاء الموافق 2026/4/22 الساعة 1:30 ظهرا، بمقر شركة الصفاة للاستثمار الكائن بمنطقة حولي – شارع بيروت – مقابل نادي القادسية – مبنى الصفاة – الدور 16، وذلك لمناقشة البنود جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير المكافآت عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات مالية أو غير مالية على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
4. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
5. سماع تقرير المدقق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
6. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
7. مناقشة البيانات المالية المجمعة وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليها.
8. مناقشة التوصية باستقطاع احتياطي اختياري بنسبة 10 % من صافي الأرباح بمبلغ 586,161 د.ك يخصص لمقابلة الالتزامات المستقبلية.
9. مناقشة التوصية باستقطاع الاحتياطي القانوني بنسبة 10 % من صافي الأرباح بمبلغ 586,161 د.ك.
10. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 على شكل أسهم منحة مجانية بإصدار 15,875,114 سهماً (خمسة عشر مليونًا وثمانمائة وخمسة وسبعون ألفًا ومائة وأربعة عشر سهماً) جديداً بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمدفوع توزع بواقع عدد (5) أسهم عن كل مائة سهم بواقع مبلغ وقدره 1,587,611.440 دينار كويتي (مليون وخمسمائة وسبعة وثمانون ألفًا وستمائة وأحد عشر دينارًا كويتيًا وأربعمائة وأربعون فلسًا)، وذلك عن المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق وفقاً للجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم وتعديله، إذا لزم الأمر.
11. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
12. استعراض التعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية القادمة عن السنة المالية المنتهية في 2026/12/31.
13. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وابراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
14. مناقشة تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف بأسهم الشركة وبما لا يتجاوز نسبة 10 % من عدد أسهمها، وذلك وفقاً للأحكام قانون هيئة أسواق المال رقم 2010/7 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
15. مناقشة تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بصورة مرحلية –ربع أو نصف سنوية - وبحسب ما يراه مناسباً خلال السنة المالية المنتهية في 2026/12/31، وبما يتوافق مع الضوابط المنصوص عليها في المادة (226) من قانون الشركات رقم 2016/1 وتعديلاته، بأن يكون هذا التوزيع من أرباح حقيقية ووفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ودون أن يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم لتوزيعات هذه الأرباح و تعديل الجدول الزمني وفق المتطلبات الرقابية.
16. مناقشة تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي من ضمن القائمة المعتمدة لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 12/31/ 2026 مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
17. مناقشة تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من ضمن القائمة المعتمدة لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31 مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
18. مناقشة تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بالحصول على التوكيلات وكذلك نسخة من التقرير السنوي وجدول الأعمال، مراجعة مقر شركة الصفاة للاستثمار الكائن في منطقة حولي – شارع بيروت – مقابل نادي القادسية – مبنى الصفاة – الدور 16 خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة – للتواصل عبر الهاتف: 22675000 - 22675231. كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة عبر النظام الإلكتروني مراجعة الموقع الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة (www.maqasa.com) وذلك للمشاركة والتصويت على بنود جدول الأعمال.

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم توافره لصحة إنعقاد الجمعية العامة العادية يؤجل الاجتماع إلى يوم الأربعاء الموافق 2026/04/29 في تمام الساعة 1:30 ظهرا في نفس المكان المعلن في الإعلان وبذات جدول الأعمال، ويعتبر هذا الإعلان دعوة سارية للإجتماع المؤجل دون الحاجة لتوجيه أي دعوة جديدة.

عبدالله حمد التركيت
رئيس مجلس الإدارة

### النحاس يسجل أعلى مستوى في 6 أسابيع

# الذهب يرتفع مجدداً مع تراجع مخاوف التضخم

وكالات: ارتفع سعر الذهب بأكثر من 1٪ خلال تعاملات أمس (الثلاثاء) متعافيا من أدنى مستوى له في نحو أسبوع والذي سجله في الجلسة السابقة، إذ أدت الآمال في التوصل إلى حل لحرب إيران إلى الضغط على الدولار وخففت من المخاوف بشأن التضخم مع تراجع أسعار النفط.

وخلال جلسة التعاملات أمس، صعد الذهب في المعاملات الفورية 1,1٪ إلى 4788,76 دولارا للأونصة، وارتفعت العقود الآجلة الأميركية للذهب تسليم يونيو 1٪ لتصل إلى 4812,80 دولارا.

وانخفض المعدن النفيس إلى أدنى مستوى له في أسبوع تقريبا في الجلسة السابقة، مع استعداد الجيش الأميركي لبدء حصار على الموانئ الإيرانية، ما أثار غضب طهران وعرض الهدنة الهشة للخطر، وفق «رويترز».

وقال أولي هانسن المحلل لدى «ساكسو بنك»: «لا يزال التركيز منصبا بقوة على التطورات في الشرق الأوسط وآفاق التوصل إلى حل. في رأيي، قد يكون تخفيف التوتر داعما في نهاية المطاف للمعادن النفيسة، خاصة إذا أثر ذلك سلبا على الدولار».

وانخفض الدولار إلى أدنى مستوى له في أكثر من شهر، ما جعل المعدن المقوم بالعملة الأميركية أكثر يسرا لحائزي العملات الأخرى.

وبالنسبة للعملات النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 3,2٪ إلى 77,98 دولارا للأونصة، وصعد البلاتين 0,7٪ إلى 2084,90 دولارا، وزاد البلاديوم 0,6٪ إلى 1583,82 دولارا.

من جهة ثانية، ارتفعت أسعار النحاس إلى أعلى مستوياتها في 6 أسابيع خلال تعاملات أمس (الثلاثاء)، مدفوعة بتفاؤل الأسواق بإمكانية استئناف محادثات السلام بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب تراجع الدولار، ما عزز شهية المستثمرين للمعادن.

وصعد سعر النحاس القياسي لثلاثة أشهر في بورصة لندن للمعادن بنسبة 0,8٪ ليصل إلى 13,161 دولارا للطن المتري خلال تعاملات الأمس، بعدما لامس خلال الجلسة 13,210,50 دولارا، وهو أعلى مستوى منذ الثالث من مارس.

# «بيتكوين» لأعلى مستوى في 4 أسابيع

وكالات: سجلت عملة بيتكوين أعلى مستوى لها في 4 أسابيع مدفوعة بارتفاع الطلب على الأصول عالية المخاطر مع تزايد الآمال بالتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، حيث ارتفعت العملة المشفرة بنسبة 3٪ لتلامس حاجز الـ 75 ألف دولار قبل أن تقلص مكاسبها، فيما ارتفعت عملة الإيثر بنحو 5٪ إلى 2400 دولار.

ورغم الأداء الإيجابي، لاتزال «بيتكوين» تتحرك ضمن نطاق محدود منذ تراجعها من ذروتها عند 126 ألف دولار، مع حاجة السوق لاختراق مستويات أعلى لتعزيز الاتجاه الصاعد.

ويأتي ذلك في وقت سجلت صناديق تداول العملة المشفرة استثمارات إيجابية من المؤسسات المالية بنحو 600 مليون دولار يومي الجمعة والخميس الماضيين وعزوف من المستثمرين الأفراد نحو الأصول مرتفعة المخاطر.

من جهة أخرى، أظهرت البيانات الفصلية لشركة ستراتيجي تحقيق خسائر غير محققة بـ 14,5 مليار دولار نتيجة تراجع سعر بيتكوين في وقت قامت الشركة بشراء أكثر من 46 ألف بيتكوين خلال الربع الأول وهو يعادل 3 أضعاف ما تم تعدينه من العملة خلال الفترة نفسها.

وفي هذا السياق، قال رئيس شركة «X_Pay» د.محمد عبدالمطلب، إن سوق بيتكوين لا يزال يتحرك في نطاق عرضي، مشددا على أهمية اختراق مستوى 74,5 ألف دولار والإغلاق الأسبوعي فوقه لتأكيد اتجاه صاعد جديد، بعد محاولات سابقة لم تنجح.

وأوضح عبدالمطلب في مقابلة مع «العربية Business»، أن تراجع بيتكوين بدأ قبل اندلاع الحرب، وليس نتيجة مباشرة لها، مؤكدا أن ما أظهرته الأحداث هو قدر من «الثبات النسبي» في سوق العملات المشفرة، رغم الإقرار بكونها أصولا عالية المخاطر.